

## السياسي: الحكومة مستمرة مع تعديل الدستور

نصف المرتب لدعم القدرة الاقتصادية للجيش». لكن هذا الحديث رآه كثيرون استفزازياً، خاصة أن رجال الجيش منذ عهد جمال عبد الناصر حتى الآن كانوا دائماً مميزين عن سائر العاملين في الدولة في مختلف المجالات، بزيادة مرتباتهم ومعاشاتهم دورياً، أو استثنائهم من تأدية ضرائب معينة، إلى جانب الامتيازات الإنشائية لكل المنتخبين إلى القوات المسلحة في النوادي والمستشفيات ومشاريع الإسكان وغيرها.

على الصعيد الخارجي، حملت الكلمة رسالة قوية إلى «الحليف السعودي»، فقد دافع الرئيس المصري عن الرياض وتوليها منفردة إدارة شؤون الحج والعمرة. وقال: «إحنا الحقيقة لازم هنا نكون منصفين. مش معقول بعد أكثر من ألف سنة والأشياء في السعودية يقدمو خدمة الحج، والعبد بتاعهم على مدى ألف سنة هو عيد خدمة الحجاج وحد بتصور أن في حد ممكن يزايد على هذا الدور». وتابع: «إحنا كلنا ثقة في الإجراءات اللي بتقوم بها السلطات السعودية لخدمة الحج، ولو تصور حد تاني أن ممكن غير أشقائنا في السعودية يقدمو هذه الخدمة يبقى مش منصف، فكل التقدير للمملكة العربية السعودية ولكل الجهود اللي بتبذل مش بس في خدمة الحجاج اللي بتجذل على مدار السنة في العمرة والحج».

أما عن المصريين الذي قضاوا في تدافع منى، فلم يذكر السياسي في كلمته العدد النهائي للضحايا والمصابين والمفقودين، لكنه اكتفى بتوجيه العزاء إلى أسرهم بعد 11 يوماً من الصمت الرسمي وتجاهل سقوط 146 قتيلًا و92 مفقوداً وفقاً لأخر إحصائية صادرة عن وزارة الخارجية أمس، علماً بأن الرئيس اكتفى بتوجيه سؤال عن مصير الضحايا يوم القيامة لم ينتظر إجابته من شيخ الأزهر بالقول: «مش كل الناس هتبعث على آخر موقف لها يا فضيلة الإمام. طب الناس دي هاتبعت يوم القيامة وهي في الحج. يعني فهم شهداء الحج».

وفقاً لمصطلح السياسي - لكل فصيل لحساب مصلحته. الكلمة التي خصص الرئيس ما يقارب نصفها للحديث عن دور الجيش المصري قبل حرب أكتوبر وبعده، حملت في طياتها أيضاً رسائل غير مباشرة عن فضل الجيش على شعبه في تجنب مصائر دول عربية أخرى، واستعداداته وقدرته على حماية أمن البلاد، بل «أمن المنطقة كلها».

من هنا ضمن السياسي كلمته بالإجابة عن أسباب زيادة الاعتمادات المالية المتكررة لوزارة الدفاع (آخرها استثناء سبع جهات خدمية تتبع وزارة الداخلية والدفاع من رد فوائض ميزانيتها - راجع عدد الأمس)، والقرارات الكثيرة بزيادة مرتبات العاملين في القوات المسلحة منذ ما بعد «30 يونيو». فقال: «رجال الجيش المصري ظلوا 20 عاماً يتقاضون

وهي نقطة برغم أنها تجيب عن السؤال الأساسي «لم شكل السياسي حكومة عمرها الافتراضي ثلاثة أشهر؟»، فإنها من وجهة نظر علي عوض، وهو المستشار الدستوري للرئيس السابق عدلي منصور، متفقة مع الدستور ومخالفة للاعراف المستقر عليها في مصر منذ عشرات السنين، التي كانت فيها الحكومة تقدم استقالتها فور تشكيل البرلمان. وأوضح عوض أن المادة 146 من الدستور اشترطت أن تحظى الحكومة بثقة البرلمان فقط دون النص على استقالتها.

مراقبون للشأن المحلي تحدثوا عن تعمد السياسي الحديث تارة عن تعديل الدستور، وأخرى عن استمرار الحكومة، كأنه يحدد الخطة العامة وأجندة عمل مجلس النواب الذي لم يشكل بعد. ومع أن الرئيس حرص خلال كلمته على توضيح موقفه من تعديل الدستور ومن حديثه عن إعداده بنيات حسنة، فإنه لم يغير موقفه من التعديل، ولم يرحب به بل يفرض وجهة نظره، بل يعرض تصوره فقط! «الجنرال» دلل على مطلبه بضرب مثل على قانون الخدمة المدنية الذي سبق أن نظم آلاف العاملين المدنيين تظاهرات مناهضة لإقراره عليهم، وذلك لتضمنه بنوداً تحرمهم حوافز ومكافآت كثيرة، فشرح الرجل أن «خطورة البرلمان تكمن في تصديه لكل القوانين الخاصة بجميع الفئات والهيئات»، وتخندق

**رفض تحميل السعودية المسؤولية عن «منى» واكتفى بعزاء الضحايا**

تواضع السياسي و السبسي على ضرورة التسوية السياسية في سوريا وليبيا (أي بي إيه)



أكثر من مجرد حساب داخلية وخارجية قدمها عبد الفتاح السيسي في خطابه لذكرى نصر أكتوبر. الرجل وقف معتزلاً بما «أنجزه» أخيراً لذلك رآه أن الحكومة الحالية غير ملازمة بالاستقالة في حال انتخاب البرلمان. وأن تعديل الدستور هو مجرد «رأي» يقترحه بصفتها رئيساً

### رنا محمود

رسائل كثيرة حملتها كلمة الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في الذكرى الـ42 لنصر أكتوبر. ما بين الحديث عن أهمية الجيش المصري ودوره في إبعاد مصر عن مصير سوريا والعراق، وكشف أسباب الامتيازات المالية التي يمنحها للجيش بين حين وآخر، مقابل موقفه من رفض العاملين قانون الخدمة المدنية الذي يقلل رواتبهم، وحقبة مطالبته بتعديل الدستور، وأيضاً مصير الحكومة الحالية بعد تشكيل البرلمان. كذلك لم يخف السياسي توضيح الموقف من السعودية بعد سقوط عشرات الضحايا المصريين في حادث منى، ولم يغفل تأكيد المكرر في غالبية أحاديثه عن تجديد الخطاب الديني أو وضع ميثاق شرف إعلامي. جاءت كلمة الرئيس المصري مليئة بالرسائل السياسية للداخل وللخارج، فهو تحدث بوضوح عن رغبته في استمرار حكومة شريف إسماعيل التي لم تكمل شهرها الأول، حتى بعد انتخاب البرلمان، مبرراً بأنه لا يوجد ارتباط بين البرلمان المقبل وتقديم الحكومة استقالتها، ما دامت الحكومة ستقدم برنامجها إلى البرلمان، ولأخير «الحق في تجديد الثقة في الحكومة أو سحبها ثم إقالتها وتكليف رئيس وزراء آخر».

### تقرير

## محمد فائق: لا تعذيب في السجون وطالبنا السيسي بالإفراج عن الأبرياء

القاهرة - أحمد جمال الدين

واجه رئيس «المجلس القومي لحقوق الإنسان» في مصر، محمد فائق، الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى المجلس أخيراً، قائلاً إنها ليست قائمة على أسس صحيحة. وبرر هذا الموقف بأن المجلس «ليس بوقاً للحكومة»، وأضاف: «عارضنا العديد من القوانين السالبة للحريات في مقدمتها قانون التظاهر الذي لا نزال نطالب بتعديله، وكذلك قانون مكافحة الإرهاب، ونعمل وفق معايير دولية وحصلنا على تقويم مرتفع فيها».

ورد فائق على من يقول إن المجلس يعمل على تجميل صورة الحكومة في ظل نفيه وجود تعذيب في السجون، بالقول إن «التعذيب بالسجون غير موجود، وخاصة التعذيب المنهجي القائم على أوامر من وزارة الداخلية. توجد تصرفات فردية من بعض الضباط والأفراد، ولكننا نتابع كل شكوى تقدم لنا بخصوص وقائع تعذيب مع وزارة الداخلية». واستدرك بالقول: «التعذيب في السجون المصرية موجود منذ عهد الملكية واستمر مع الأنظمة التي سبقت ثورة 25 يناير بما فيها عبد الناصر والسادات، بل كان يجري بطرق منهجية، لكن المراقبة المستمرة والاهتمام

بحقوق الإنسان وثقافتها في الداخلية غيرت هذه العقيدة».

وعن زيارات المجلس للسجون المنسقة مسبقاً مع «الداخلية» والفائدة منها، لفت الرجل إلى أن «الزيارات المفاجئة» لا تزال ممنوعة عليهم. مشدداً في الوقت نفسه على أن «لجنة حقوق الإنسان التي شكلتها الداخلية قائمة على الشد والجدب من أن إلى آخر. برأيي لا يمكن تغيير الحقيقة قبل الزيارة ونعرف بخبرتنا ما يمكن أن يفعلوه». وأضاف: «كل ما نحاول فعله يكون في مصلحة المحبوسين بغض النظر عن مواقفهم السياسية»، لافتاً إلى أنهم استطاعوا زيارة سجن العقرب (الشديد الحراسة) الذي لم يكن مسموحاً من قبل زيارته.

«استطعنا في العقرب تعديل الأوضاع وتوفير سرائر للمحبوسين كي لا يناموا على الأرض، مع تبسيط إجراءات زيارة ذويهم وتحسين أوضاعهم الصحية»، يقول فائق: «نتواصل مع الرئاسة بشأن شباب مظلومين بالفعل ويستحقون الإفراج منهم، وهم محبوسون على ذمة قانون التظاهر. تلقينا طمأنة بشأنهم خاصة بعد الإفراج عن عدد منهم قبل العيد، وأتوقع الإفراج عن مجموعة أخرى قريباً، قد يكون منهم المصور محمد شوكان وزملاؤه».

لكن ثمة سؤال عن مصير «مكتسبات ثورة 25 يناير» المرتبطة بحقوق الإنسان وخسارتها، لكن فائق يرى أن الدولة تواجه «الإرهاب في ظروف صعبة، وبرغم ذلك لم تفرض حالة الطوارئ أو تتخذ إجراءات استثنائية ضد المواطنين، بل إن العمل الحزبي ومنظمات المجتمع المدني مستمران، وهي أمور لم تكن موجودة قبل 25 يناير». وعن تقديم بعض أعضاء المجلس استقالتهم اعتراضاً على التقارير الأخيرة، نفى رئيس المجلس ذلك، قائلاً إن «ثلاثة من الزملاء انسحبوا بسبب خلافات في وجهات النظر، وهو أمر طبيعي في ظل التشكيل الديموقراطي للمجلس من مختلف التيارات والأفكار السياسية وفقاً لمبادئ باريس».

بالانتقال إلى الانتخابات البرلمانية، التي ستنتقل في العشرين من الشهر الجاري، أوضح فائق أن للمجلس دوراً في «تدريب المراقبين مع الجمعيات الأهلية التي لديها الرغبة في متابعة الانتخابات، وفقاً للمعايير الدولية، كذلك ستتابع غرفة العمليات المركزية الشكاوى والعمل على حلها بالتنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات». في الوقت نفسه، يخفف الرجل من مخاوفه بشأن التلاعب في النتائج مع وجود مرشحين وقوائم محسوبة على الدولة، ويقول: «هناك متابعة حقوقية

وإشراف قضائي كامل على الانتخابات. منذ 25 يناير لم يحدث تزوير لأي استفتاء أو انتخابات، وجميع المخالفات التي رصدت كانت بسيطة ولا تؤثر في النتائج الانتخابية. لا أتوقع أن يحدث ذلك لأن الشعب لن يقبل التلاعب بالنتائج والمواطنون أصبحوا أكثر حرصاً على التمسك بشفافية الانتخابات، لأنها مكتسب مهم للغاية من الثورة». برغم ذلك، هناك حديث عما عجز في عدد المراقبين التابعين للمجلس سابقاً، وهنا يبرر بأن «اتساع الدوائر الانتخابية وقلة عدد المراقبين لا تزال مشكلات قائمة». وواصل حديثه: «نعكف على وضع خطة لتغطية أكبر عدد من الدوائر الانتخابية، خاصة أن لدينا ثقة في سرعة تعامل لجنة الانتخابات مع أي مشكلة».

«هل سيعترض المجلس على دخول أعضاء منتتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين والحزب الوطني المحلول إلى البرلمان»، يرد فائق: «اختيار النواب سيكون قرار الشعب، ومن لم تلوث يده بالدماء أو بالفساد سيكون مرحباً به، لأنه لم يخالف القانون. الحزب الوطني وجماعة الإخوان انتهيا سياسياً ولن يعودا. أهم ما سيميز البرلمان المقبل هو تنوع المجتمع الذي سيعطيه قوة ويجعل دوره أكثر فعالية من أي وقت مضى».